

دور التعاون الدولي اللامركزي في تعزيز العلاقات البينية ودعم مشاريع التنمية الوطنية

Role of decentralized international cooperation in strengthening interrelations and supporting national development projects



زعاطشي حميد

جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

h.zaatchi@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال: 2022/09/10 تاريخ القبول: 2023/04/15 تاريخ النشر: 2023/06/01

ملخص:

يعتبر التعاون الدولي اللامركزي آلية من آليات الدبلوماسية الموازية التي يمكن أن تساهم في تنمية وتطوير العلاقات الدولية، وتعزيز المبادلات بين الدول في مختلف المجالات، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، التقنية. وتعدّ اتفاقيات التوأمة والشراكة في مختلف البرامج التنموية المتعددة التي تبرمها الجماعات الإقليمية المحلية مع نظيراتها الأجنبية أحد أوجه هذا التعاون اللامركزي الذي هو محور دراستنا. ومن ثم، تروم ورقتنا البحثية هذه إبراز أهمية اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي في تعزيز العلاقات الثنائية، ودعم مشاريع التنمية الوطنية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن فتح المزيد من الآفاق أمام مختلف الهيئات المحلية، والجماعات الإقليمية، وتفعيل مبادرات التعاون الدولي اللامركزي سيمكنها من إذابة جمود العلاقات البينية، وخلق مزيد من الفرص لتعزيز التعاون الاقتصادي البيني، ومواجهة مختلف التحديات العالمية الجديدة، ولن يتحقق ذلك طبعاً إلا بالتأطير الجيد لرؤساء المجالس الإقليمية، والمنتخبين المحليين في مجال الدبلوماسية الموازية، للدفع قُدماً بالتعاون الدولي اللامركزي لتحقيق الغاية المنتظرة منه.

الكلمات المفتاحية:

التعاون الدولي اللامركزي، الدبلوماسية الموازية، التعاون الدولي، اتفاقيات التوأمة، الجماعات الإقليمية.

Abstract:

The decentralized international cooperation is one of the parallel diplomatic mechanisms that might contribute to develop and promote international relations and back up exchanges among countries in economic, social, cultural and technical fields. Partnership and twinning agreements in the various development programs concluded between the local regional groups with their foreign counterparts are some of the aspects of this decentralized cooperation which is the core of our study.

This piece of research is meant to highlight the importance of decentralized international cooperation in strengthening bilateral relations and supporting national development projects.

The results of the study have shown up that opening more prospects for the different local bodies and regional groups as well as the implementation of decentralized international cooperation initiatives will enable them to consolidate interrelations, to create more opportunities to strengthen internal economic cooperation and to face the new multiple global challenges. This can only be achieved if the heads of regional councils and local elected members in parallel diplomatic field are framed well in order to put forward the decentralized international cooperation to achieve the expected purpose.

the Abstract here; The Abstract includes the research objective, and an important result.

Key words:

decentralized international cooperation , parallel diplomacy, international cooperation, twinning agreements, regional groups.

مقدمة:

اقتصرت العلاقات الدولية منذ القدم على الأجهزة المركزية الممثلة في حكومات الدول، وقد اتخذ شكل علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف. ونظرا للتغيرات الكبيرة التي أصبحت تميز الساحة الدولية مع بروز العديد من الفواعل دون الوطنية، ظهر نوع جديد من علاقات التعاون الدولي، يتخذ شكل التعاون اللامركزي، ترجمه علاقات الصداقة والتوأمة والشراكة التي تجمع هيئات لامركزية وجماعات إقليمية وطنية مع هيئات وجماعات إقليمية أجنبية، كوسيلة لتعزيز علاقات التعاون وتحقيق التكامل الاقتصادي، وكآلية يمكن من خلالها تجاوز الخلافات أو الخصومات السياسية بين مختلف حكومات الدول.

ومنه طرح الإشكالية التالية: ما دور الاتفاقيات التي تبرمها الهيئات اللامركزية بصفة عامة والجماعات الإقليمية بصفة خاصة في إطار ما يعرف بالتعاون الدولي اللامركزي في تعزيز العلاقات الثنائية بين الدول، وتحفيز النمو الاقتصادي، من خلال دعم مشاريع التنمية الوطنية؟.

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية: - ما أهمية اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي في تعزيز العلاقات الثنائية؟، - كيف تساهم اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي في دعم مشاريع التنمية الوطنية، وتحقيق التكامل الاقتصادي البيئي؟، - كيف يمكن اقتراح منهجية عمل تساعد الجماعات الإقليمية على رفع جودة أنشطتها الخارجية؟، - ما هي سبل ترقية وتفعيل التعاون الدولي اللامركزي؟.

وللإجابة عن كل هذه التساؤلات، سنتطرق في دراستنا هذه إلى التعاون الدولي اللامركزي وفق مقارنة تنموية، تهدف إلى تسليط الضوء على هذا النمط من التعاون الدولي، وأهدافه، وبحث سبل الاستفادة من شبكة العلاقات التي تنسجها مختلف الهيئات المحلية والجماعات الإقليمية مع نظيرتها الأجنبية، من خلال

مساعمتها للتعريف بقدراتها السياحية والمادية والبنى التحتية وغيرها من الطاقات والإمكانات التي تزخر بها، والتعرف على كيفية استغلال هذه الفرص لجعل موقعها الجغرافي فضاء دوليا لاستقطاب الاستثمارات الخارجية، ناهيك عن الوقوف أيضا على أهم العقبات التي تعترض تطوير هذا النوع من التعاون بالرغم من أهميته. وبناء على التساؤلات المذكورة تم تبني الفرضيات التالية: - كلما تعززت اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي، كلما أدى ذلك الى تعزيز نفوذ الدولة في الساحة الدولية. - كلما اعتبرت السلطة المركزية التعاون الدولي اللامركزي كخيار استراتيجي للدولة، كلما أدى ذلك الى تطويره وتفعيله أكثر واستثماره لخدمة السياسة الخارجية الوطنية والاقتصاد المحلي. - قد يكون تطوير التعاون الدولي اللامركزي مرهون بتغيير نظرة السلطة المركزية لهذا النوع من التعاون.

وبخصوص مناهج الدراسة فقد استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على دراسة مسألة التعاون الدولي اللامركزي بكل جوانبه، مع محاولة تسليط الضوء على واقع هذا النوع من التعاون وتحليل جميع العناصر المكونة له ووصفها وصفا دقيقا.

وتهدف هذه الدراسة أساسا إلى إبراز دور التعاون الدولي اللامركزي في تحفيز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التركيز على رهانات التعاون اللامركزي وآفاق تطويره، وكيفية تشجيع الجماعات الإقليمية على تعزيزه. كما نسعى من خلالها أيضا إلى اقتراح منهجية عمل جديدة تساعد الجماعات الإقليمية والهيئات اللامركزية على رفع جودة عملها الخارجي. بالإضافة الى تشخيص العوائق التي تقف أمام تطوير التعاون الدولي اللامركزي، وتقييم نجاعته في جميع المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية.

ومن ثم، ارتأينا تقسيم دراستنا إلى أربعة مباحث، حيث نركز في المبحث الأول على ماهية التعاون الدولي اللامركزي، ونستعرض في المبحث الثاني أهمية التعاون الدولي اللامركزي في تعزيز العلاقات الثنائية الإقليمية ودعم مشاريع التنمية الوطنية. أما المبحث الثالث، فنخصصه للحديث عن معوقات التعاون الدولي اللامركزي، والمبحث الرابع لأهم النتائج المتوصل إليها بالتحليل المطلوب.

المبحث الأول

ماهية التعاون الدولي اللامركزي

المطلب الأول: نشأة وتعريف التعاون الدولي اللامركزي

الفرع الأول: نشأة التعاون الدولي اللامركزي:

استخدم التعاون الدولي اللامركزي بشكل أخص بعد الحرب العالمية الثانية بغرض تعزيز السلام والوحدة. وظهر هذا النوع من التعاون في بداياته الأولى في شكل اتفاقيات توأمة أبرمتها بعض المدن الألمانية والفرنسية لتكريس مبدأ المصالحة بين البلدين بعد الحرب العالمية الثانية. وفي 1971، اعترفت الجمعية العامة

للأمم المتحدة بالتوأمة البلدية كأداة للتعاون الدولي، على اعتبار أن البلديات والمدن تمثل مركز التعاون اللامركزي، إلا أن هذا النوع من التعاون لم يعرف انطلاقته الحقيقية إلا خلال العقود الماضية الأخيرة¹.

لا أحد ينكر دور الجماعات الإقليمية في تحقيق الوحدة الأوروبية وفق ما يعرف بالتعاون الحدودي الذي تم تنظيمه في اتفاقية مدريد في 21 ماي 1980. فالوحدة الأوروبية اقتضت رأب الصدع بين دول القارة عبر تكثيف العلاقات القاعدية بين الجماعات الإقليمية والحكومات المحلية المتجاورة حدوديا لتدبير بعض الشؤون المشتركة بينها، وهي تجربة ناجحة يمكن أن تستفيد منها الجماعات الإقليمية المتطلعة لتحقيق نوع من التكامل أو الاندماج فيما بينها².

الفرع الثاني: تعريف التعاون الدولي اللامركزي والمفاهيم المرتبطة به

أولا: تعريف الدبلوماسية الموازية (Paradiplomacy):

قبل التطرق إلى تعريف الدبلوماسية الموازية (بالإنجليزية: Paradiplomacy) لابد من تعريف الدبلوماسية أولا. فهي كلمة يونانية الأصل، مشتقة من اسم دبلوما "Diploma" وتعني الوثيقة التي تصدر عن أصحاب السلطة والرؤساء السياسيين. وقد استخدمها الرومان فيما بعد للإشارة إلى الوثيقة المطوية، أو المكتوبة التي تطوى بشكل خاص. وقد أصبحت لفظة دبلوماسية فيما بعد وحتى نهاية القرن السابع عشر، تشير إلى الأوراق والوثائق الرسمية وكيفية حفظها وتبويبها، وترجمة كلماتها وحل رموزها من كُتاب متخصصين، وأطلق على من يقوم بهذه المهمة اسم الدبلوماسي.

وتستخدم كلمة الدبلوماسية للإشارة إلى معانٍ مختلفة من الصعب جمعها في تعريف واحد، لذا اختلف أساتذة القانون الدولي و العلوم السياسية والعلاقات الدولية في تحديد معنى الدبلوماسية. وعرفها قاموس أوكسفورد بأنها "إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، والأسلوب الذي يستخدمه السفراء والمبعوثون لإدارة وتسوية هذه العلاقات، وهي وظيفة الدبلوماسي". ويعرفها شارل كالفو charle calvo بأنها "علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول"³.

ومنه يمكن القول إن الدبلوماسية "علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، عن طريق الممثلين الدبلوماسيين، ضمن ميدان العلاقات الخارجية للأشخاص الدوليين في إطار ما يقره القانون والعرف الدولي، كما أنها الأداة التي تستخدمها الدول للوصول إلى أهدافها وحماية مصالحها دون إثارة النزاع مع الدول الأخرى.

¹ Marta Lateck, **Décentralised cooperation in the context of the 2030 agenda**, (European Palimentary Research service, European Union, June2017),p.4.

² محمد المأمون حمدي ، "تونس والتعاون الدولي أفاق وانتظارات"، تم تصفح الموقع يوم: (2022/6/3).

<https://ar.leaders.com>

³ الموسوعة السياسية، "الدبلوماسية"، تم تصفح الموقع يوم: 2022/06/50. <https://political-encyclopedia.org>

يعد مفهوم الدبلوماسية الموازية (Paradiplomacy) من المفاهيم المعروفة في أدبيات السياسة الدولية رغم حداثة نسبها، إذ ظهر مطلع ثمانينيات القرن العشرين. ويشير المصطلح إلى العلاقات الدولية التي تدار من قبل وحدات إقليمية أو غير مركزية لتعزيز مصالحها الخاصة الاقتصادية، الثقافية، السياسية، وأعطائها صلاحية عقد اتفاقيات ومعاهدات مع كيانات سياسية لامركزية أخرى في أي مجال من المجالات المذكورة. ويعرفها الباحث الكندي بانا يوتيس سولداتوس Panayotis Soldatos، أستاذ القانون والعلوم السياسية بجامعة مونترال الكندية باعتباره أول من صاغ تعريف المصطلح، بالنشاط الدولي المباشر للفواعل دون الوطنية (وحدات فيدرالية، أقاليم جماعات حضرية، مدن)، والذي يدعم أو يكمل أو يصحح أو يكرر أو يتحدى دبلوماسية الدول القومية¹. وعُرفت أيضا بأنها الدبلوماسية التي تعمل على المستوى دون الوطني أو على صعيد الحكومات المحلية أو الجماعات الإقليمية.

أما كورناغو نوي Noe Cornago، فيرى أن الدبلوماسية الموازية " مشاركة الجماعات الإقليمية والحكومات المحلية (غير المركزية) في العلاقات الدولية، من خلال إقامة اتصالات دائمة أو مؤقتة مع شعب أجنبي، أو كيانات خاصة، بهدف تعزيز القضايا السوسيو إقتصادية والثقافية، أو أي بعد خارجي آخر ضمن صلاحياتها الدستورية"².

ويمكن القول من ما سبق إن المقصود بالدبلوماسية الموازية هي مختلف الأنشطة الخارجية التي تقوم بها الهيئات المحلية والجماعات الإقليمية والأفراد خارج الإطار الرسمي (الدبلوماسية الرسمية)³.

ثانيا: تعريف التعاون الدولي اللامركزي:

يعتبر التعاون الدولي اللامركزي - كما سبق ذكره - أحد أوجه الدبلوماسية الموازية، وأحد روافد التعاون الدولي، ومن أهم الأشكال التي تساهم في تنمية العلاقات الدولية⁴، إذ يجب أن تكون دبلوماسية التعاون الدولي اللامركزي مكاملة لدور السلطة المركزية أو الدبلوماسية الرسمية للاستفادة من هذا النشاط الخارجي

¹ مركز نما للأبحاث المعاصرة، "الدبلوماسية الموازية ودورها في الثورة السورية، أكتوبر 2021"، ص. 8، تم تصفح الموقع يوم 2022/05/04: <https://nmaresearch.com/wp-content/uploads/2021/10/9>

² إيناس عبد السادة علي، البارادبلوماسية: لمحة تعريفية موجزة، *المجلة العربية للنشر العلمي*، ع. 15 (جانفي 2020). ص ص. 58-39.

³ مركز نما للأبحاث المعاصرة، مرجع سابق. ص. 8.

⁴ عبد الصمد الدويهي، "التعاون اللامركزي كآلية للفعل الترابي: الجماعة الترابية لشفشاون نموذجا"، تم تصفح الموقع يوم 2022/04/14: <http://www.alkanounia.com>

الجديد لتحقيق مصلحة معينة.¹ ويشير هذا المفهوم إلى أحد أشكال التنسيق والشراكة بين الجماعات الإقليمية والحكومات المحلية ممثلة في مجالسها المنتخبة ونظيرتها الأجنبية.

ويتخذ التعاون الدولي اللامركزي أشكالاً مختلفة تبعاً لتوجهات الدولة، فهناك دول تسمح بالتعاون الذي يقتصر على الجماعات الإقليمية فقط، وأخرى تسمح بالتعاون الذي يشمل مختلف الفواعل المحلية الأخرى (جمعيات، مؤسسات، نقابات...).

وعليه، فهناك اتجاهان لتعريف التعاون الدولي اللامركزي، اتجاه يأخذ بالمعنى الضيق للمفهوم ويمثله الطرح الفرنكفوني، واتجاه يأخذ بالمعنى الواسع ويمثله الطرح الأنجلوساكسوني.

فالطرح الفرنكفوني يحصر هذا التعاون في الأطراف المتمتعة بصفة الجماعة الإقليمية فقط، ويعرف أنصاره التعاون الدولي اللامركزي بأنه كل علاقة شراكة قائمة بموجب اتفاقية بين جماعة إقليمية أو أكثر وجماعة إقليمية أجنبية أو أكثر بهدف تحقيق مصلحة متبادلة في إطار صلاحياتهم المشتركة، ويمكن أن تأخذ شكل علاقات صداقة، توأمة، برامج أو مشاريع التنمية، تبادلات تقنية، ثقافية، علمية، رياضية أو غيرها من أشكال الشراكة.²

بينما يأخذ الطرح الأنجلوساكسوني بالمعنى الواسع للمفهوم، الذي يعتبر أن التعاون الدولي اللامركزي عبارة عن نشاط دولي يُجسّد من قبل فواعل تحت دولتيّة Infra-Etatique بغض النظر عن صفتهم كمنظمات المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية ومؤسسات القطاع العام أو الخاص.³

ويميل العديد من الباحثين في هذا المجال إلى الطرح الأنجلوساكسوني في تعريفهم للتعاون الدولي اللامركزي، الذي يقصدون به مجموع علاقات التعاون والشراكة التي تنشأ بين الفاعلين اللامركزيين (جماعات إقليمية، جمعيات، منظمات، مؤسسات، نقابات ...) من دول مختلفة بهدف تحقيق مصلحة مُتبادلة، وتؤطر في الغالب باتفاقيات يمكن أن تكون في شكل علاقات صداقة أو توأمة أو برامج أو مشاريع تنمية أو تبادلات تقنية أو ثقافية أو علمية أو رياضية أو غيرها من أشكال الشراكة، طبقاً للتشريع والتنظيم القانوني المعمول به. وبناء على هذا التعريف، فإن التعاون الدولي اللامركزي في مفهومه العام يشير إلى أسلوب التعاون الذي يضطلع به جميع الفاعلين الذين يحملون صفة المحلية. إذ لم يعد يقتصر على الجماعات المحلية والمدن فحسب، بل تعداها ليشمل منظمات المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات العامة كالجامعات وغيرها.⁴

محمد المأمون حمدي ، مرجع سابق.¹

حسين غربي، علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية و الأجنبية، *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية* ، م. 5، ع. 2 (جوان 2020). ص. 439.²

مفيدة بن لعبيدي، ناجي عمارة، دور التعاون اللامركزي - الأفقي في حوكمة عملية التنمية المحلية، التعاون اللامركزي الجزائري والفرنسي أنموذجاً، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، ع. 15 (جانفي 2017). ص. 109-124.³

OECD 2018 , Reshaping Decentralised Development Cooperation , The Key Rol of cities and region for the 2030 Agenda, OCDE, Report: June2018, p.25.⁴

ومن ثم، فإن التعاون الدولي اللامركزي يسمح للدول تَعَلُّمُ التعايش مع أسلوب جديد في إدارة الحكم تتقاسم من خلاله الحكومات المركزية الأدوار مع أقاليمها والتعاون مع بعض في مجال التعاون الدولي.¹ لكن ما يجب الإشارة إليه في هذا السياق، هو أنه لا ينبغي للتعاون الدولي اللامركزي أن يمس بمبدأ وحدة الدولة، ولا باختصاصات الحصرية للدولة، فالاعتراف إذن للجماعات الإقليمية والحكومات المحلية بحرية إبرام اتفاقيات تعاون لامركزي يندرج أساساً في إطار الاستقلالية الإدارية التي تتمتع بها الجماعات المحلية في تسيير شؤونها، أي أن الاعتراف للجماعات المحلية بحرية التسيير لا يمنحها الحق في الدخول في علاقات دولية واعتبارها شخصاً من أشخاص القانون الدولي، بمعنى ليس لها الحرية في إبرام اتفاقيات دولية باسمها الخاص. لذا نجد أن كل اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي في كل الدول تتم تحت رقابة السلطة المركزية وبموافقتها.

المطلب الثاني: أشكال التعاون الدولي اللامركزي

يمكن أن يتخذ التعاون الدولي اللامركزي عدة أشكال نذكر منها ما يلي:

- علاقات صداقة.
- اتفاقيات توأمة، والتوأمة تعني رغبة جماعة محلية في التوأمة مع جماعة محلية أجنبية أخرى، والاتفاق فيما بينهما على توطيد أواصر التعاون بينهما، وإعطاء مكانة مميزة لكل منهما لدى الأخرى، وتعتبر اتفاقيات التوأمة أسلوباً مثالياً للتعاون، يهدف إلى إقامة علاقات ومبادلات في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التقنية.
- اتفاقيات التعاون اللامركزي قصد إنجاز مشاريع تنموية مشتركة. فالعديد من الدول تسمح لجماعاتها الإقليمية بإبرام اتفاقيات في إطار التعاون اللامركزي، قصد إنجاز مشاريع اقتصادية أو اجتماعية أو إبرام اتفاقيات ذات فائدة أو اهتمام مشترك.²
- تبادلات تقنية أو ثقافية أو علمية أو رياضية.
- الانخراط في عدد من الشبكات والمنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بالشؤون المحلية والمشاركة في أنشطتها، فهذه المنظمات تهتم أساساً بتنمية المدن وتعزيز آفاق التعاون فيما بينها،³ مثل منظمة المدن والسلطات المحلية المتحدة الإفريقية، منظمة المدن العربية، منظمة العواصم والمدن الإسلامية، الجمعية الدولية لمسؤولي العواصم والمدن الناطقة كلياً أو جزئياً بالفرنسية، منظمة المدن والسلطات المحلية المتحدة، اللجنة القارية

إيناس عبد السادة علي، مرجع سابق، ص. 52.¹

وزارة الداخلية للمملكة المغربية، دليل التعاون اللامركزي، (المغرب: منشورات مركز التوثيق للجماعات المحلية، 2005)، ص 8-11.²

عبد الصمد الدويهي، مرجع سابق.³

للدشراكة الأورومتوسطية للسلطات المحلية والجهوية، الشبكة الأورو متوسطية للمدن، منظمة المدن الكبرى، الاتحاد العالمي للمدن المتحدة وغيرها.¹

الفرع الأول: شروط تعزيز التعاون الدولي اللامركزي

إن تعزيز التعاون الدولي اللامركزي وتطويره يتطلبان توفر مجموعة من الشروط نذكر منها ما يلي:

- وصول شخصيات منتخبة ذات كفاءة تؤمن بالتعاون البيئي، وقادرة على القيام بمبادرات في هذا الشأن من خلال التفتح على الخارج.

- الاعتراف للحكومات المحلية والجماعات الإقليمية بحرية التسيير، وذلك بمنحها استقلالية وحرية أكبر للقيام بمبادرات في مجال إبرام اتفاقيات التعاون اللامركزي، وتخفيف الرقابة عليها من قبل السلطات المركزية.

- ضرورة توفر الوسائل المالية والبشرية اللازمة لتفعيل اتفاقيات التعاون ميدانيا.

- لابد من تأطير قانوني لاتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي، من خلال تحديد مجالات وشروط كيفية إقامة علاقات التعاون الدولي اللامركزي. كإيجاد دليل عملي مثلاً يرشد الهيئات المحلية والجماعات الإقليمية إلى كل الخطوات التي يتوجب عليها إتباعها في عملها الخارجي، مثل ما هو معمول به في بعض الدول، أو العمل على إيجاد آلية بنوية تتولى مهمة مرافقة الجماعات الإقليمية في هذا الشأن كما هو موجود في فرنسا على سبيل المثال، لاهتمامها البالغ بهذا النوع من التعاون الدولي الذي دعمته بشكل كبير جداً، من خلال إنشائها ما يعرف باللجنة الوطنية للتعاون اللامركزي La commission nationale de le coopération décentralisée التي يرأسها رئيس الوزراء، أو وزير أوروبا والشؤون الخارجية، وتضم 14 ممثلاً للسلطات المحلية و14 ممثلاً للوزارات بالإضافة إلى 4 أشخاص مؤهلين، وتتولى هذه اللجنة مرافقة الجماعات الإقليمية والممثلين المنتخبين لمرافقة الجماعات الإقليمية في علاقاتها الخارجية من جهة، ولضمان تكامل الإجراءات المحلية مع تلك الخاصة بالدولة من جهة ثانية.²

الفرع الثاني: مجالات التعاون الدولي اللامركزي

يمكن إجمال مجالات التعاون الدولي اللامركزي فيما يلي:

- المجال السياسي: يساهم التعاون الدولي اللامركزي في رأب الصدع وتجاوز الخلافات بين حكومات الدول.

- المجال الاقتصادي: يمكن للوحدات والهيئات والمنظمات المحلية المسموح لها قانوناً إبرام اتفاقيات لامركزية دولية، والارتقاء بتلك الاتفاقيات إلى مصاف علاقات الشراكة اللامركزية الدولية، من خلال تمكين الحكومات والجماعات الإقليمية على وجه الخصوص من جعل موقعها الجغرافي فضاء دولياً لاستقطاب مختلف الاستثمارات الأجنبية، واستقطاب الشركات العالمية إلى المنطقة أو استهداف أسواق جديدة للصادرات.

¹ محمد المأمون حمدي، مرجع سابق.

² SENAT, "Qu est-ce que la coopération décentralisée ?", consulté le 14/06/2022, disponible à:

- المجال الاجتماعي: تكريس السلم والتقريب بين الشعوب، بالإضافة الى انجاز مشاريع اجتماعية لصالح الساكنة المحليين في مجال الصحة والتعليم وإيصال الماء الشروب ومكافحة الفقر...¹.
- المجال الرياضي والثقافي والتقني.

المبحث الثاني

أهمية التعاون الدولي اللامركزي

المطلب الأول: أهمية التعاون الدولي اللامركزي في تعزيز العلاقات الثنائية

للتعاون الدولي اللامركزي أهمية بالغة في تعزيز العلاقات الثنائية، إذ يساهم أساسا في تجاوز الخلافات والخصومات السياسية التي عادة ما تكون بين حكومات الدول، فهو إذن ضروري لتوحيد الرؤى، وتنسيق الجهود، وتكامل القيم، وتوفير بيئة صالحة للعمل المشترك تضمن الاحترام المتبادل لسيادة وخصوصية كل بلد، عن طريق تكثيف العلاقات القاعدية بين الجماعات والهيئات والمنظمات المهتمة بالنشاطات المحلية، من خلال اتفاقيات التوأمة والصداقة واتفاقيات التعاون المشترك.

وعليه، فإن التعاون الدولي اللامركزي يشكل إحدى الرافعات الأساسية الداعمة للدبلوماسية الخارجية الرسمية، لتموقعها ضمن الاستراتيجية المعززة للعلاقات الخارجية للدول. بحيث أنه يؤدي دورا مهما في التمهيد لإبرام اتفاقيات دولية سواء أكانت ثنائية أم متعددة الأطراف.

كما يساهم في تعزيز نفوذ الدولة في الساحة الدولية، وانطلاقا من هذا تحرص العديد من الدول على دعم حضورها القوي في النشاط الخارجي. ففرنسا مثلا تولي اهتماما كبيرا للتعاون الدولي اللامركزي وتسعى من خلاله إلى تعزيز نفوذها في الخارج، لذا قامت جماعاتها الإقليمية في 2018 بإبرام ما لا يقل عن 10440 اتفاق شراكة، 28 بالمئة في المجال الاجتماعي والتعليم، و24 بالمئة في مجال التنمية المستدامة، و14 بالمئة في مجال البيئة والمناخ والطاقة، و19 بالمئة في مجال الثقافة والتراث، و15 بالمئة في المجال الإنساني والتعاون الحدودي.²

المطلب الثاني: دور التعاون الدولي اللامركزي في تحقيق مشاريع التنمية الوطنية

يعد التعاون الدولي اللامركزي الذي ترجمه مختلف اتفاقيات التعاون والشراكة التي تبرمها الجماعات الإقليمية مع نظيرتها الأجنبية آلية من آليات دعم التنمية المحلية والوطنية، ورافعة لتحقيق التنمية الشاملة، وأحد آليات تحفيز وتنشيط المبادرات المحلية للتنمية، بحيث يتيح للجماعات الإقليمية التعريف بمؤهلاتها الطبيعية وطاقاتها الاقتصادية، واستغلال ذلك لجلب الاستثمار الأجنبي وخلق ديناميكية جديدة داخل النسيج الاقتصادي المحلي.³ بالإضافة إلى إيجاد فرص متنوعة للتنمية والتعاون مع مختلف الشركاء الاقتصاديين

عثمان شويح، التعاون الدولي اللامركزي بين الجماعات الإقليمية، مجالاته وأهدافه التنموية، الجزائر والمغرب نموذجا، مجلة الدراسات الحقوقية، م.8، ع.2(2021)، ص ص. 866-882.¹

²SENAT, *op.cit.*

عبد الصمد الدويهي، مرجع سابق.³

والاجتماعيين على الصعيد الدولي¹ على اعتبار أن اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي تعد مقارنة حديثة تهدف إلى التعاون وتبادل الخبرات والتجارب في مجال تسيير الشأن المحلي. كما يسمح التعاون بين الأقاليم بتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتمكين السلطات المحلية من إيجاد حلول مشتركة في مجالات مختلفة كالتنمية الحضرية و الريفيه والساحلية.

ومن جهة أخرى، يتيح التعاون الدولي اللامركزي فرص الاستفادة من تحويلات مالية تحصل عليها الدولة من خلال جماعاتها الإقليمية في إطار التعاون الدولي من أجل التنمية، وكذا دعم القدرات (قدرات الفاعلين المحليين) والاستفادة من المشاريع الاستثمارية والقروض ومبادرات أخرى التي تطرحها مختلف المنظمات والهيئات الدولية المختصة. وهو ما يسمح بإيجاد مصدر محتمل للمنافع الاقتصادية المباشرة التي يمكن أن تستفيد منها الهيئات والجماعات المحلية.²

وعليه، يتوجب على الدول استيعاب النشاط الخارجي لهيئاتها المحلية وجماعاتها الإقليمية والاستفادة من شبكة العلاقات التي تنسجها هذه الأخيرة مع نظيرتها الأجنبية لتحقيق مكتسبات اقتصادية واستغلالها في دعم نشاط دبلوماسيتها الاقتصادية على الخصوص.³ على اعتبار أن تعزيز وحماية المصالح الاقتصادية جزء أساسي من الأنشطة الدولية للهيئات اللامركزية في العديد من الدول، فأغلبية الهيئات اللامركزية لاسيما الولايات والمحافظات والمقاطعات تسعى في الغالب إلى زيادة حصص السوق لشركاتها المحلية في الخارج أو الترويج لصادراتها.⁴

المبحث الثالث

معوقات التعاون الدولي اللامركزي

- من بين المعوقات الأساسية التي تواجه تفعيل وتطوير علاقات التعاون الدولي اللامركزي نذكر ما يلي:
- استحواد السلطة المركزية على سلطة القرار في مجال التعاون اللامركزي، ومحدودية وسائل تفعيله ميدانيا.
 - ضعف خبرات الشركاء ونقص في أدوات التأطير والتمويل للمشاريع، مما أدى الى ضعف التعاون اللامركزي، كما هو الشأن بالنسبة للتعاون اللامركزي بين الأقطار العربية والإفريقية.
 - ضعف الإمكانيات والآليات اللازمة لرصد وتتبع فرص التعاون البيئي.

عبد العالي الفيلاي، "التعاون اللامركزي دعامة أساسية للتنمية الترابية"، تم تصفح الموقع يوم: 2022/6/13، <https://revuealmanara.com>¹

² Occitanie coopération, l'action internationale des collectivités territoriales, consulté le 16/07/2022, disponible à : <https://www.oc.Cooperation.org>

حكيم بوحرب، "دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 08، ع.1 (2021)، ص ص. 415-433.³

⁴ La diplomatie parallèle des provinces canadiennes, consulté le 16/07/2022, disponible à : <https://www.Books.openedition.org>

- انعدام إدراج الأنشطة الخارجية للجماعات الإقليمية ضمن سياسة اقتصادية واضحة تسعى من خلالها الى استقطاب أكبر قدر ممكن من التمويلات الأجنبية لفائدة المشاريع التنموية.¹
 - محدودية الوسائل المالية والبشرية لتفعيل وتنفيذ بنود اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي ميدانيا.
 - يمكن أن يكون مطية لإضعاف السلطة المركزية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت مظلة اتفاقيات التعاون اللامركزي، مما يجعل العديد من الدول تبدي تخوفها من هذا النمط من التعاون، وجعلها تفرض بعض القيود على الجماعات أو الحكومات المحلية في هذا المجال.²
 - القيود التشريعية والتنظيمية التي تفرضها الجهات الوصية في إطار الرقابة الإدارية والمالية على النشاط الخارجي للجماعات الإقليمية.
 - استحواذ السلطة المركزية على سلطة القرار في مجال التعاون اللامركزي، إن الوصاية الزائدة من قبل السلطات المركزية على مختلف الهيئات المحلية تؤدي أحيانا الى مصادرة حرية الجماعات الإقليمية في إبرامها لاتفاقيات التعاون اللامركزي.
- خاتمة:

في الأخير نستخلص الأهمية البالغة التي يكتسبها التعاون الدولي اللامركزي في تعزيز نفوذ الدولة في الساحة الدولية، إذ يتعين على جميع الدول - بما فيها الجزائر - العمل على تعزيز سبل التعاون الدولي اللامركزي، باعتباره آلية من آليات تحقيق التكامل الاقتصادي البيني، ومن بين أفضل السبل لتوسيع آفاق مجالات التنمية الشاملة ولجلب الاستثمارات الأجنبية، والنهوض بالتنمية ومعالجة قضايا مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وغيرها من القضايا ذات العلاقة. كما يعد أيضا دعامة أساسية لمواجهة التحديات العالمية الجديدة. فهذا النوع من التعاون، كما جاء في العديد من الدراسات، يعتبر بديلا أساسيا لمواجهة الصعوبات والعقبات التي تواجه العمل المشترك، وتعزيز العلاقات البينية. لذا نجد العديد من الحكومات تعمل على توظيف قنواتها الموازية لقنوات الدبلوماسية التقليدية لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية لبلدانها. ولا يتحقق ذلك إلا بإعطاء مختلف الهيئات المحلية والجماعات الإقليمية استقلالية وحرية أكبر لتعزيز وتفعيل العمل البيني المشترك. ونذكر من بين سبل تطوير التعاون الدولي ما يلي:

- لابد من تطوير آليات المصاحبة والتأطير لفائدة المنتخبين المحليين في مجال التعاون الدولي اللامركزي، وذلك من خلال قيام وزارة الخارجية بتأطير رؤساء المجالس المحلية في مجال السياسة الخارجية والدبلوماسية الموازية للدفع قُدما بالتعاون الدولي اللامركزي .

¹ يونس قبيشي، "التعاون اللامركزي الدولي للجماعات الترابية المغربية: جهة طنجة، تيطوان، الحسيمة". تصفح الموقع يوم:

- ضرورة تكوين فريق من الخبراء ومستشارين في مجال التعاون الدولي اللامركزي على مستوى وزارة الداخلية لتقديم المشورة للجماعات الإقليمية ومختلف الهيئات المحلية الراغبة في إبرام اتفاقيات مع نظيراتها الأجنبية ومرافقتها في ذلك.
- ضرورة تذليل كافة الصعوبات التي تقف حائلا دون تفعيل التعاون الدولي اللامركزي وكذا تبسيط كافة الإجراءات لتطوير هذا النوع من التعاون.
- فتح المزيد من الأفاق أمام الجماعات المحلية كي تستفيد من تجارب وخبرات نظيراتها الأجنبية، من خلال تفعيل مبادرات التعاون الدولي اللامركزي.
- ضرورة تفعيل وإعداد نصوص تنظيمية منظمة لهذا النوع من التعاون لضمان مرافقة تشريعية جيدة ومرونة في التطبيق لولوج الفضاء التشاركي الدولي اللامركزي.
- وختاما لما سبق نقول أنه من الواجب على السلطات المركزية تغيير نظرتها لهذا النوع من التعاون من خلال عملها على تطويره أكثر، وتشجيع الجماعات الإقليمية ومختلف الهيئات المحلية على إبرام المزيد من الاتفاقيات مع نظيراتها الأجنبية، كما عليها أن تقتنع بأن دبلوماسية التعاون اللامركزي هي مكمل للسياسة الخارجية الوطنية.
- بالإضافة الى ضرورة تثمينها لهذا النوع من الاتفاقيات والاستفادة من شبكة العلاقات التي تنسجها الجماعات الإقليمية ومختلف الهيئات المحلية على المستوى الخارجي لتحقيق مكتسبات حقيقية في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، وحتى السياسية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- الكتب:

- 01- وزارة الداخلية للمملكة المغربية. دليل التعاون اللامركزي. المغرب: منشورات مركز التوثيق للجماعات المحلية، 2005.

ثانيا- المقالات العلمية:

- 01- إيناس، عبد السادة علي، إيناس، "البارادبلوماسي: لمحة تعريفية موجزة"، المجلة العربية للنشر العلمي، ع.15 (جانفي 2020). ص ص. 39-58.
- 02- بن لعبيدي، مفيدة، ناجي عمارة، "دور التعاون اللامركزي - الأفقي في حوكمة عملية التنمية المحلية، التعاون اللامركزي الجزائري والفرنسي أنموذجا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.15 (جانفي 2017). ص ص. 109-124.
- 03- بوحرب، حكيم، "دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 08، ع.1 (2021)، ص ص. 415-433.

(04)- شويح. عثمان، "التعاون الدولي اللامركزي بين الجماعات الإقليمية، مجالاته وأهدافه التنموية، الجزائر والمغرب نموذجا"، مجلة الدراسات الحقوقية، م.8، ع.2(2021)، ص ص. 866-882.

(05)- غربي، حسين، "علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية و الأجنبية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، م. 5، ع.2 (جوان 2020). ص ص. 436-457.

ثالثا- المواقع الالكترونية:

- حمدي، محمد المأمون. "تونس والتعاون الدولي أفاق وانتظارات"، في: <https://ar.leaders.com>
- الدويهي، عبد الصمد. "التعاون اللامركزي كآلية للفعل الترابي: الجماعة الترابية لشفشاون نموذجا"، في: <http://www.alkanounia.com>
- عبد العالي الفيلاي، عبد العالي. "التعاون اللامركزي دعامة أساسية للتنمية الترابية"، في: <https://revuealmanara.com>
- مركز نما للأبحاث المعاصرة. "الدبلوماسية الموازية ودورها في الثورة السورية، أكتوبر 2021"، في: <https://nmaresearch.com/wp-content/uploads/2021/10/9>
- الموسوعة السياسية. "الدبلوماسية"، في: <https://political-encyclopedia.org>
- يونس قبيشي، يونس. "التعاون اللامركزي الدولي للجماعات الترابية المغربية : جهة طنجة، تطوان، الحسيمة". في: <https://www.takamoul.org>

رابعا- المراجع باللغة الأجنبية:

- Lateck, Marta. **Décentralised cooperation in the context of the 2030 agenda**, European Parliamentary Research service, European Union, June2017.
- OECD 2018 , Reshaping Decentralised Development Cooperation , The Key Rol of cities and region for the 2030 Agenda, OCDE, Report: June2018.
- La diplomatie parallèle des provinces canadiennes, dans: <https://www.Books.openedition.org>
- Occitanie coopération, l action internationale des collectivités territoriales, dans: <https://www.oc.Cooperation.Org>
- SENAT, "Qu est-ce que la coopération décentralisée ?", dans: www.senat.fr